

الجنة الملكية لفلسطين لان تعلق عليها « لنسنا
الآن في حالة نتمكن معها من أن نصح عن هذه
التقارير المقدمة لنا كما أننا نعتبر أنه ليس من
الضروري أن نحاول بأن نفعل ذلك ، ولا بد من
عمل طويل قبل الوصول الى تقدير يعتمد عليه
للكمية التقريبية من المياه التي يمكن الحصول
عليها وعمل أطول لمعرفة كمية المياه التي يمكن
استخدامها للسري على أسس اقتصادية » .
سعيد حماده ص. ٦٧ .

وكان كلام سعيد حماده واللجنة الملكية
البريطانية معبرا عن الواقع أكثر من كلام عنان
العامري فعنان العامري ذكرت الاتي « ولقد قدر
الخبراء اليهود المساحات التي يمكن ارواؤها
من الآبار والينابيع عام (٣٥) بـ ٥٠٠.٠٠٠
دونم » . (ص. ٢٩) . ولقد استطلت الكاتبة
جملة « على ، أقل تعديل » (سعيد حماده ص.
٦٦) أي أن المساحة الممكن ربيها قابلة للزيادة
وليس للتقصان . ولكن ذلك الرقم هو أحد
التقديرات الثلاثة التي قدمت بل وأقلها . والأرقام
الأخرى التي ذكرت هي ٢١٤٢٦٩٥ دونما (سعيد
حماده المصدر السابق) والرأي الثالث يقول
بـ ٣٥٠.٠٠٠ دونم و« بعد أن يفرض من المياه
للحاجات المدنية والصناعية جزء كاف لليونسين
ونصف المليون من السكان » (سعيد حماده ص.
٦٦) ولعل تضارب الأرقام (٥٠٠.٠٠٠
و ٢١٤٢٦٩٥ و ٣٥٠.٠٠٠) هو السبب وراء
تحفظ سعيد حماده وقول اللجنة الملكية البريطانية
بـ « لا بد من عمل طويل قبل الوصول الى تقدير
يعتمد عليه » (سعيد حماده ص. ٦٧) ولعل
السؤال الذي يطرح الآن لماذا أخذت عنان الرقم
الأقل ، وهو تقدير صهيوني ، وتجاهلت الرقم
الأخر وكما يبدو أنه رقم غير صهيوني ، وهل
سها عن بال الكاتبة الأعبارات السياسية التي
قد تكون وراء رأي الخبراء اليهود ؟

(٣) « بالنسبة للينابيع والانهيار فيقتصر
وجودها في منطقة مرج بن عامر ومنطقة بئر السبع
— العوجاء ومعظم الآبار التي وجدت في المنطقة
الثانية مالحه لا يمكن الاستفادة منها » هذا هو
رأي عنان العامري وتحمله لسعيد حماده ، ولكن
ماذا يقول المصدر الذي ادعت الكاتبة أنها أخذت
معلوماتها عنه ؟ يقول سعيد حماده : « يظهر من

حفرات الآبار في الأونة الأخيرة ان السهل الساحلي
غني بالمياه الباطنية التي يمكن الوصول إليها في
اعماق قريبة عادة من ٢٠ الى ٣٠ مترا »
(ص. ١٤) . و« قد جرت عدة استكشافات في
سهل مرج بن عامر ووادي جزرائيل فظهر منها
ان المياه الباطنية قريبة المنال في أماكن مختلفة
[ص. ٦٥] . . . وقد نما استثمار المياه الباطنية
في السنوات الأخيرة بسرعة عظيمة جدا ولا سيما
في السواحل حيث الأرباح من زراعة البرتقال
قد نشطت تعميم حفر الآبار ونقرها بالآلات . ويعتد
عدد الآبار التي استخدمت للسري في سنة ١٩٣٦
بنحو ٢٥٠٠ — ٣٠٠٠ ولم يظهر الى الآن نقص في
جورد المياه الباطنية ولا انخفاض في مستواها. . . »

(٤) حول الآبار التي حفرت في منطقة بئر
السبع تقول عنان العامري جازمة « ومعظم الآبار
التي وجدت في المنطقة الثانية (بئر السبع) مالحه
لا يمكن الاستفادة منها » ص. ٢٩ . ولكن ماذا
يقول سعيد حماده : يقول في ص. ٦٥ وليس ٦٦
كما تشير الكاتبة « وأما في بئر السبع — عسلوج
— عوجة الحفر فقد جرت استكشافات قليلة الى
الآن وفي اثنتين من الآبار اللتين حفرتهما الحكومة
كانت المياه مالحه » ص. ٦٥ . فهل يجوز تحميل
كلام سعيد حماده عن « استكشافات قليلة » ،
و« اثنتين من الآبار » كل ما حملته آياه من كلام
وهي تتحدث عن معظم الآبار ، وكأن الآبار التي
حفرت هي بالثلاث .

أقسام فلسطين الطبيعية : تحت هذا العنوان
تتحدث الكاتبة عن نسبة الأراضي المزروعة من
مجموع الأراضي القابلة للزراعة في السنوات ،
الثلاثينات والأربعينات و« عام ٤٤ » و« عام ٤٧ » ،
والمصدر الذي تقدمه الكاتبة « هو سعيد حماده —
النظام الاقتصادي في فلسطين ، جامعة بيروت
الأمريكية ، ١٩٣٩ ، ص. ٦٦ » والملفت للنظر
أمران (١) لا يوجد في الصفحة المذكورة أي أثر
على الإطلاق للمعلومات التي تقدمها الكاتبة
(٢) والأهم من هذا ، ان الكاتبة وهي تجعل كتاب
سعيد حماده مصدرا لكلامها من الفترة ١٩٤٤
نسبت ان المرجع المذكور قد صدر في العام ١٩٣٩ .

أهم المحاصيل الزراعية : تعدد الكاتبة تحت
هذا العنوان المناطق الزراعية وأهم المحاصيل ،
ولم تشر الكاتبة الى مصدر معلوماتها ، ولكن الذي

الجنة الملكية لفلسطين لان تعلق عليها « لنسنا
الآن في حالة نتمكن معها من أن نصح عن هذه
التقارير المقدمة لنا كما أننا نعتبر أنه ليس من
الضروري أن نحاول بأن نفعل ذلك ، ولا بد من
عمل طويل قبل الوصول الى تقدير يعتمد عليه
للكمية التقريبية من المياه التي يمكن الحصول
عليها وعمل أطول لمعرفة كمية المياه التي يمكن
استخدامها للسري على أسس اقتصادية » .
سعيد حماده ص. ٦٧ .

وكان كلام سعيد حماده واللجنة الملكية
البريطانية معبرا عن الواقع أكثر من كلام عنان
العامري فعنان العامري ذكرت الاتي « ولقد قدر
الخبراء اليهود المساحات التي يمكن ارواؤها
من الآبار والينابيع عام (٣٥) بـ ٥٠٠.٠٠٠
دونم » . (ص. ٢٩) . ولقد استطلت الكاتبة
جملة « على ، أقل تعديل » (سعيد حماده ص.
٦٦) أي أن المساحة الممكن ربيها قابلة للزيادة
وليس للتقصان . ولكن ذلك الرقم هو أحد
التقديرات الثلاثة التي قدمت بل وأقلها . والأرقام
الأخرى التي ذكرت هي ٢١٤٢٦٩٥ دونما (سعيد
حماده المصدر السابق) والرأي الثالث يقول
بـ ٣٥٠.٠٠٠ دونم و« بعد أن يفرض من المياه
للحاجات المدنية والصناعية جزء كاف لليونسين
ونصف المليون من السكان » (سعيد حماده ص.
٦٦) ولعل تضارب الأرقام (٥٠٠.٠٠٠
و ٢١٤٢٦٩٥ و ٣٥٠.٠٠٠) هو السبب وراء
تحفظ سعيد حماده وقول اللجنة الملكية البريطانية
بـ « لا بد من عمل طويل قبل الوصول الى تقدير
يعتمد عليه » (سعيد حماده ص. ٦٧) ولعل
السؤال الذي يطرح الآن لماذا أخذت عنان الرقم
الأقل ، وهو تقدير صهيوني ، وتجاهلت الرقم
الأخر وكما يبدو أنه رقم غير صهيوني ، وهل
سها عن بال الكاتبة الأعبارات السياسية التي
قد تكون وراء رأي الخبراء اليهود ؟

(٣) « بالنسبة للينابيع والانهيار فيقتصر
وجودها في منطقة مرج بن عامر ومنطقة بئر السبع
— العوجاء ومعظم الآبار التي وجدت في المنطقة
الثانية مالحه لا يمكن الاستفادة منها » هذا هو
رأي عنان العامري وتحمله لسعيد حماده ، ولكن
ماذا يقول المصدر الذي ادعت الكاتبة أنها أخذت
معلوماتها عنه ؟ يقول سعيد حماده : « يظهر من